١٩

مصر ٢٠١٠:

«تعالوا شاهدوا الدم فى الشوارع»! *

«جوبلز» فى مجلس الشعب المصرى

«لو أملك لقدمت استجواباً لوزير الداخلية على «الحنيّة الزائدة» فى التعامل مع (الخارجين على القانون!)، إيه مجموعة ٦ أبريل دى؟! إحنا حنفضل نسيب تنظيمات غير شرعية لغاية إمتى!؟ بلّغ وزير الداخلية: إحنا ٨٠ مليون نسمة.. بناقص الشلة الفاسدة دى.. دى تجاوزات وإثارة للفوضى ولاّ يعنى إحنا عاوزين انتفاضة الحرامية، التى حدثت فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات، ترجع تانى ولاّ إيه!؟.. أناشد وزير الداخلية الضرب بيد من حديد!!.. إضرب بالنار على طول.. بلاش خراطيم المياه دى على المتظاهرين.. دول خارجين على القانون!».

هذا المقتطف الطويل ليس فقرة من حديث إذاعى لمسئول الدعاية النازى الأول، « جوزيف جوبلز»، صاحب المقولة الشهيرة: «كلما سمعت كلمة ثقافة.. تحسست مسدسى!»، وإنما كان جزءاً من حوار عاصف، شهده «مجلس الشعب المصرى»، فى الاجتماع المشترك للجنتى «الدفاع والأمن القومى» و«حقوق الإنسان، لمناقشة الاعتداءات الوحشية التى تعرض لها شباب من حركات «٦ أبريل» و«كفايه» و«الجمعية الوطنية

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠١٠/٤/٢٦.
والبيت من قصيدة الشاعر التشيلى الكبير «بابلو نيرودا».

للتغيير» وغيرهم، فى المظاهرة السلمية التى نظموها فى الذكرى السنوية للإضرابات العمالية الدامية، التى جرت يوم ٦ أبريل / نيسان ٢٠٠٨، فى مدينة «المحلة الكبرى» العمالية، وشهدت صدامات عنيفة بين الأمن (الذى لم يتورع عن استخدام الرصاص الحى)، والجماهير الغاضبة، المحتجة على تردى الأحوال.

جرى هذا الكلام الخطيرعلى ألسنة «حسن نشأت القصّاص»، نائب ما يُسمى بـ «الحزب الوطنى الديمقراطى»!)، تَجُّمع المصالح المُعبر عن الزواج غير الشرعى بين رأس المال والسلطة فى عصر الرئيس مبارك، أو «التشكيل العصابى» الذى اختطف مصر - على حد تعبير الدكتور نادر الفرجانى - الخبير الاقتصادى المعروف، والذى يحتكر الحكم والثروة فيها، منذ ثلاثين عاما.

دعوة للقتل باسم الدين خدمة للسياسة

وقد تبارى هذا النائب مع آخرين من نواب الحزب الوطنى، وممثلى وزارة الداخلية، وأشياعهم من نواب (منشقين) على بعض أحزاب معارضة، مثل النائب «رجب حميده»، فى كيل الاتهامات لمعارضى السلطة فى مصر بالعمالة للخارج، والتحريض على مواجهة المظاهرات السلمية لدعاة التغيير، بالرصاص الحى، تحت زعم مختلق بأنهم: «ممولون»، يتاجرون بأحلام الوطن، ويريدون «فوضى خلاّقة»، كما قالتها «كونداليزا رايس»، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، ثم، (وفى السكة)، لا ينسى «الشيخ رجب»، الذى كون ثروة هائلة من علاقاته بالنظام، من «رد الجميل» للسلطة فى أزمتها، والتلويح بهراوة الدين للانتقام من خصومه وخصوم الحكم: «... إننا لن نضع أيدينا فى أيدى نجسة... أو مع الذين لا يسجدون لله».. ثم يُزايد على جوقة النظام ذاته، أعضاء الحزب «الوطنى»، فى التحريض على إهدار دم المعارضين، وبالذات من الشباب:

«إننى أعيب على (وزارة) الداخلية أنها لا تُعمل القانون، ولا تستخدم الرصاص... هل نريد أن نحرق وطنا كاملا ولا نريد أن يسقط عشرات مقابل حماية الوطن؟».

من الذى يخدم مصالح أمريكا وإسرائيل؟

والمدهش أن حديث الدم والرصاص هذا، جرى تحت قبة البرلمان، الذى يفترض فيه أن يكون حارسا للحرية، ومدافعا عن السلم والديمقراطية، لا محفّزا لقتل المعارضين، و«تطهير» البلاد من «دعاة الفوضى الخلاقة!» المزعومين، باعتبار أن كل حديث عن الديمقراطية فى مصر هو، من وجهة نظر الطبقة الحاكمة، ترويجا للمصالح الأمريكية، مع أن المصادر الأمريكية والصهيونية، لم تنفك تدافع عن وجود نظام الرئيس مبارك، باعتباره الحماية المؤكدة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية فى مصر والمنطقة، وقد نشرت الصحف المصرية غير الحكومية، مؤخراً، التحذير الذى أعلنه «شلومو جازيت»، رئيس شعبة الاستخبارات الإسرائيلية الأسبق، نقلا عن موقع «News On»، والموجه إلى الولايات المتحدة، لحضّها على الامتناع عن مطالبة النظام المصرى «بعدم قمع المعارضة وانتهاج الديمقراطية فى الانتخابات الرئاسية المقبلة»، لأن أى مطالبة من هذا النوع، كما يقول «جازيت»، لن تؤدى إلى تحقيق الديمقراطية للمصريين، وإنما إلى تقويض استقرار الحكم بالقاهرة، (وبالتالى زعزعة المصالح الأمريكية والإسرائيلية، التى يحميها نظام الرئيس مبارك، ويروج لها).

أزمة مُركبة واحتقان تاريخى

وقد كان طبيعيا أن تنفجر عاصفة الرفض لهذا التطور الخطير،الذى يدفع الوضع فى مصر إلى مهاوى الحرب الأهلية، ويهدد بانفجار شلالات

الدماء، فى لحظة فارقة تتجه صوب وضع «احتقان تاريخى» لم تشهد مصر مثيلا له منذ أزمة النظام الملكى، فى أواخر أربعينيات القرن الماضى، هذه الأزمة التى قادت إلى انفجار الوضع فى ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢، وهاهى نذر لحظة لا تقل احتداما، تتجمع فيها عناصر أزمة هيكلية عميقة، مُركّبة للنظام، مظهرها الأساسى تحلل جهاز الدولة التاريخية التليدة، وانفكاك عُراه، وتبدى عجز الحكم البيّن عن النهوض بأبسط واجباته، من أول تنظيف الشوارع التى تحولت إلى مقالب للقمامة ومصادر للتلوث والأمراض، حتى كفالة انسياب حركة المرور التى وصلت حدود الاستعصاء والشلل التام، ناهيك عن الفشل فى إدارة كافة الملفات الرئيسية: الفقر والبطالة والصحة والتعليم والغذاء والمياه وملف المواطنة والهوية والدور الإقليمى والسياسة الخارجية والأمن القومى،... إلخ، التى تشهد تدهورا غير مسبوق فى التاريخ المصرى كله، وهو ما دفع الدكتور «فاروق الباز»، العالم المصرى الشهير، وشقيق «أسامه الباز»، المسؤول المصرى البارز، إلى التعبيرعن هذا الوضع المزرى، غير المسبوق، بقوله: «إن مصر لم تشهد تأخراً، على مدار سبعة آلاف عام، مثلما يحدث هذه الأيام».

هذه الأزمة المحتدمة الجديدة، وبما ترتب عليها من تداعيات، داخلية وخارجية، لاستنكارها وإدانتها والتحذير من مخاطرها، والمطالبة بمحاسبة مطلقيها، هى إحدى مظاهر الصراع السياسى ـ الاجتماعى المحتدم فى مصر، والتى تتصاعد وتيرته منذ نحو خمس سنوات مضت، قبل الانتخابات البرلمانية والسياسية الأخيرة، التى جرت عام ٢٠٠٥.

صيحة «كفاية» تفتح الطريق

فلم يكن حتى أكثر المراقبين تفاؤلاً، يتصور أن صيحة بضع مئات من المثقفين والسياسيين المعارضين، الذين شكّلوا «الحركة المصرية من أجل التغيير»، التى عُرفت باسم «كفاية»، بشعارها البسيط: «لا للتمديد... لا

للتوريث»، ستطلق طوفانا من حركات الاحتجاج السياسى والمطلبى، وتدفع جماهير «المعذبين فى الأرض»، من العمال والفلاحين والمهمشين، فضلا عن الموظفين وأبناء الطبقات الفقيرة، وقطاعات من أبناء الطبقة الوسطى أيضا، من كل حدب وصوب، إلى كسر حاجز الخوف، والنزول - بكثافة - إلى الشارع، اعتراضا على التدهور المريع فى أحوال عشرات الملايين من المصريين، وطلبا لـ «الخبز والحرية» وكذلك «الكرامة الإنسانية»، إلى تجاوز كل «الممنوعات» وتحدى هيبة النظام، إلى حد افتراش الأرض أمام مقرات «مجلس الوزراء» ومجلسى «الشعب» و«الشورى»، لأسابيع طويلة، (إضراب المعوقين وأصحاب الاحتياجات الخاصة، دخل شهره الثالث)، والتقدم خطوات بالغة الأهمية، بمبادرة موظفى الضرائب العقارية، (٥٥ ألف موظف)، لتأسيس نقابتهم المستقلة، واضطرار النظام، خشية انفجار الأوضاع، لقبول الأمر الواقع، الذى يتمرد على وضعية هيمنة النظام على النقابات العمالية، المستمرة لما يقرب من ستين عاما!.

نظام مريض وتحديات خطيرة

والأخطر أن ما أشرنا إليه من تطورات، أتى فى ظل الإعلان عن العوارض الصحية التى ألمت بالرئيس مبارك، وألقت بظلالها المقلقة على وضع الرجل الذى بلغ عامه الثالث والثمانين، وتركت جهاز الحكم الشائخ، مرتبكا، مشلولا، عاجزا عن اتخاذ أى قرار، فى غيبة الحاكم الفرد الذى كان يخضع للعلاج فى ألمانيا.

ويزيد من حرج الوضع وتعاظم مستوى التحديات، بالنسبة للسلطة، نزول رئيس الوكالة الدولية للطاقة النووية السابق، دكتور «محمد البرادعى»، إلى حلبة الصراع على تغيير الدستور، كمقدمة لمعركة رئاسة جديدة، لن تكون مزحة، أو مسرحية هزلية، كسابقتها، خاصة مع التفاف عدد كبير من الشباب النشط، الذى كان قد أدار ظهره للسياسة، من حول «البرادعى»، فى

ظل محاولات مستمرة من قوى وحركات التغيير السياسى والاجتماعى، تهدف إلى تطوير الوضع، وبناء آليات فعالة للعمل المشترك، تمكنهم من أن يقارعوا النظام بقوة، فى ظل كل الاحتمالات، المفتوحة، المتوقعة، والمنتظرة.

مصر على أعتاب تطورات خطيرة، ستشهدها فى الفترة المنظورة القادمة، وهى حبلى باحتمالات عديدة على درجة بالغة من الأهمية، ليس فقط بالنسبة لهذه الدولة المحورية الكبيرة، وإنما بالنسبة لكل قضايا المنطقة وشعوبها، وفى سماواتها الملبدة بالغيوم، تتجمع بشائر الغد الجديد!.

فإذا كان هذا الغد مُشرقا، فالفضل فيه يعود، فى المقام الأول، لكل قوى التغيير، التى تناضل وتدفع ثمنا باهظا عربونا للحرية!.

أما إذا حلت بالأرض المحروسة، الفوضى، لا قدّر الله، فالمؤكد، كما يقول عالم السياسة المميز، «د. عمرو الشوبكى»: أن الحكم هو المسؤول عن حدوثها، وليس «كونداليزا رايس»، كما ردد بعض نواب الحزب الحاكم فى مجلس الشعب!.

■■■